

أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشر العام (ISX60) لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)*

الباحث: وطبان ابراهيم دخيل

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

cae.wad@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. أحمد محمد جاسم العكدي

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.3.21>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/٢٢

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١٣

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على المؤشر العام (Isx60) لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، فضلاً عن قياس وتقدير العلاقة بين أسعار النفط ومؤشر (ISX60) من خلال استخدام منهجية نموذج الانحدار الخطي للفترات المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير من خلال البرنامج الإحصائي (EViews) تبين من نتائج التحليل القياسي وفقاً لاختبار فيليبس بيرون (pp) ان المتغير المستقل والتابع ليس مستقر عند المستوى الأصلي، وإنما استقرت عند الفرق الأول، لذا تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وكذلك اثبتت نتائج التحليل القياسي ان المتغير المستقل (تقلبات أسعار النفط) فسرت التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، إذ فسرت التغير في مؤشر السوق بنسبة (88%) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث. وأوصت الدراسة بإمكان المسؤولين عن إدارة السوق المالية العمل بكل الوسائل المتاحة للحد من تأثير هذا الارتباط شبه الكامل بين النفط والأسواق المالية، وخاصة البلدان المصدرة للنفط الخام بما فيها العراق، فضلاً عن محاولة توسيع آليات ضبط أداء الأسواق المالية والعمل بأقصى جهد لجعلها متوافقة بشكل متناسب مع التغيرات التي تحدث أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً، وقادرة على مواجهة والتخلص من التقلبات الحادة في هذه الأسعار التي تحدث في سوق النفط.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٣

الصفحات: ٣٧٣-٣٨٧

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني.

The effect of oil price fluctuations on the general index (ISX60) of the Iraqi Stock Exchange for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to study the impact of oil price fluctuations in the global market on the general index (isx60) of the Iraqi stock market for the period (2004-2020), in addition to measuring and estimating the relationship between oil prices and the (ISX60) index through the use of the ARDL methodology. To estimate the relationship in the long and short term through the statistical program (EViews), it was found from the results of the standard analysis according to the Phelps-Peron test (pp) that the independent and dependent variable are not stable at the original level, but rather stabilized at the first difference, so the autoregressive model of distributed slowness was used (ARDL) to estimate The relationship between the independent variable and the dependent variable. The results of the standard analysis also proved that the independent variable (oil price fluctuations) explained the changes in the dependent variable, as it explained the change in the market index by (88%) in the Iraqi economy during the research period. The study recommended that those responsible for managing the financial market work by all available means to reduce From the impact of this almost complete link between oil and financial markets, especially crude oil exporting countries, including Iraq. In addition to trying to expand the mechanisms for controlling the performance of financial markets and work with maximum effort to make them commensurate with the changes that occur in oil prices, up and down, and able to confront and get rid of the sharp fluctuations in these prices that occur in the oil market.

Keywords: Oil Prices, Iraq Stock Market Index.

المقدمة:

يعد النفط في عالم اليوم سلعة عالمية رئيسة يؤدي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لكل من الدول المستوردة والمصدرة على حد سواء مع اختلاف الدور بينهما، بل إن أهميته امتدت إلى الحياة السياسية والاجتماعية لتلك الدول، مما يعني أن أهمية سوق النفط جعلت من السوق العالمي له سوقاً غير حر بالمعنى الاقتصادي، فهي تتأثر بشكل ملحوظ بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط بعضها البعض، وأيضاً تضارب المصالح بين تلك الدول والدول المنتجة للنفط ذات الاقتصادات الناشئة في معظم الأحيان، أما السوق المالية فتعد المحور الرئيسي للتمويل في الاقتصاد العالمي التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة لتنفيذ وتطوير السياسات المالية، ولكون العراق من البلدان المنتجة الرئيسية للنفط في العالم فإنه يسعى إلى زيادة إنتاجه وتصديره بغرض تعزيز موارده المالية، إذ يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامج التنمية، إذ يصنف اقتصاده من ضمن اقتصادات البلدان النامية، وهذا ما لوحظ عند انخفاض أسعار النفط إلى ما دون النصف في السنوات الأخيرة، وكان له أثراً واضحاً على اقتصاد العراق، ولعل الأسواق المالية في العراق بما فيها مؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية باقي الدول ينعكس عليها نمو الاقتصاد وانكماشه فتتأثر بتلك التقلبات.

أهمية البحث:

تتطلب أهمية البحث الحالي كون القطاع النفطي يلامس بتأثيراته جانب مهم في الاقتصاد العراقي ذلك ان النفط يعد المورد الرئيسي لتمويل موازنة العراق واي تقلب في اسعاره العالمية يؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي وان سوق الاوراق المالية في العراق لم يتم دراستها وتأثير تقلبات اسعار النفط العالمية عليها لذا فان تحليل ودراسة تقلبات اسعار النفط وتشخيص مشكلاتها بحاجة الى مزيد من البحث والتدقيق من اجل وضع التوصيات المناسبة لحل مشكلاته.

مشكلة البحث:

بالنظر للتغيرات التي تشهدها الأسواق النفطية العالمية والتي من الممكن أن تخلق تقلبات حادة في أسعار النفط، مما ينعكس بصورة أو أخرى على الاقتصاد، الأمر الذي ينعكس بدوره على الأسواق المالية وتتمحور المشكلة أساساً حول عدم وضوح العلاقة بين المتغيرين ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط على نشاط الأسواق المالية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (ان هناك علاقة ايجابية بين التقلبات الحاصلة بين أسعار النفط ومؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠).

أهداف البحث:

١. دراسة تطور اسعار النفط في الاسواق العالمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٢. دراسة تطور المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٣. قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والمؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

حدود البحث:

الحدود المكانية هي الاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية تمثلت بالمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

المحور الأول: دراسة تطور اسعار النفط للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

عانى الاقتصاد العراقي من ثلاث حروب مدمرة ، بدأت أولها عام ١٩٨٠ واستمرت ثماني سنوات، وألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسية مثل قطاع النفط والزراعة والصناعة. ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تلتها عقوبات اقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي، وحتى عام ٢٠٠٣، بدأت قوات الاحتلال الأمريكي في رسم الأطر القانونية لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ثم رسم مسارات السياسة الاقتصادية بمحاورها المختلفة، وتسهيل اندماجها في الأسواق العالمية، إذ فرضت الظروف التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ الذي مر به العراق تحولاً في طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي من النظام المركزي القائم على هيمنة الدولة إلى نظام يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوى السوق وآلياته، ويمثل الأداة الأساسية للإصلاح الاقتصادي الذي أوكل إليه التشريع القانوني، لكن واقع الوضع لا يشير إلى وضوح الرؤية، إذ أن زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية توسعياً بشكل كبير منذ التغيير، وبالتالي الابتعاد عن الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه (الزبيدي، ٢٠١٤: ١٢٥)، وتعد الأسعار العالمية للنفط الخام أهم عامل في السيطرة على قطاع الذي يتحكم بدوره على النشاط الاقتصادي ككل، لما له تأثير على حجم الإيرادات النفطية التي تشكل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة.

ولاشك في أن عائدات النفط في العراق هي عماد الاقتصاد العراقي لما لها من مساهمة كبيرة في جميع المؤشرات الاقتصادية، فضلاً عن الأهمية التي يمتلكها النفط العراقي الذي يرتفع في سوق النفط العالمية مع زيادة الطلب على النفط الخام وضآلة الزيادة في احتياطي النفط العالمية، إذ أن قطاع النفط في العراق هو القطاع الرائد، إذ يشكل أكثر من (٩٠%) من الموازنة العامة. كما يشكل هذا القطاع أكثر من (٦٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل صادرات النفط حوالي (٩٨%) من الصادرات العراقية (الغريبواوي، ٢٠٢١: ٤٨). تهدف أوبك إلى استقرار أسعار النفط الخام المصدر من الدول الأعضاء وتحديد حجم الإنتاج لدعم مستوى الأسعار. لذلك فإن مهمة أوبك هي تحديد إنتاج الدول الأعضاء، الأمر الذي سينعكس في الأسعار، فضلاً عن ارتباط أسعار النفط الخام ارتباطاً وثيقاً ببيئة الإنتاج والاستهلاك الخاصة به، وبالتالي فإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط من فترة إلى أخرى، لاسيما في الدول العربية المعتمدة على تصدير سلعه واحدة وهي النفط ومن ضمنها العراق ناتجة عن التغيرات التي تحدث في الدول المصدرة والمستوردة للنفط، سواء كانت هذه التغيرات إيجابية أو سلبية، والظروف السياسية والاقتصادية تساهم، وكذلك الظروف الأمنية لهذه الدول في التأثير على الأسعار العالمية للنفط الخام، سواء كانت مترجعة أو مرتفعة، وبالتأكيد هذه التغيرات لها آثار اقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط (مهدي، ٢٠١٥: ١٠٩)، وشهدت أسعار النفط وحجم الإيرادات وكمية الصادرات النفطية تقلبات متعددة ارتفاع وانخفاض نتيجة للأوضاع السياسية، وكذلك الأمنية، فضلاً عن ذلك الارتباط بالعرض العالمي للنفط والطلب عليه، ويمكن توضيح مسار أسعار النفط من خلال الجدول (١).

الجدول (1) تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	سعر برميل النفط العالمي (الدولار)	معدل التغير %
2004	34	0
2005	48	29.17
2006	57	15.79
2007	66	13.64
2008	91.7	28.03
2009	60	(52.83)
2010	76.7	21.77
2011	106	27.64
2012	107	0.93
2013	103	(3.88)
2014	94	(9.57)
2015	47.8	(96.65)
2016	39	(22.56)
2017	51	23.53
2018	68	25.00
2019	63	(7.94)
2020	38	(65.79)
المتوسط %		
معدل التغير لسعر برميل %		-4.34

- القيم ما بين الأقواس سالبة.

المصدر: الموقع الاقتصادي لمنظمة أوبك.

<http://oapecdbsys.opec.org:8081/ords/f?p=100:33::::RP>

شهدت اسواق النفط العالمية تحولات كبيرة في الاسواق النفطية أدت الى نمو وارتفاع الطلب العالمي على النفط، وكذلك ارتفاع معدل الاسعار وأيضاً اندفاع عدد من الدول كالصين ودول جنوب شرق آسيا على المزيد من الطلب على النفط، إذ ارتفع بشكل مستمر من عام ٢٠٠٤ وبسعر (34) دولار للبرميل الواحد وعام ٢٠٠٦ كان الارتفاع بمعدل تغير سنوي (15.79) وبسعر (57) دولار للبرميل وصولاً الى عام ٢٠٠٨، إذ بلغ سعر النفط (91.7) وبمعدل تغير سنوي (28.03) وسبب هذا الارتفاع في الاسعار يعود الى: (المزيني، ٢٠١٣: ٣٢٨)

١. لقد ساهمت الاضطرابات العرفية والقبلية في (نيجيريا) التي حجبت جزء عالي من امداداتها النفطية، وكذلك الطقس البارد لعدد من الدول المستهلكة للنفط أدت الى زيادة الطلب على النفط وبالتالي انعكس على الاسعار.

٢. استمرار انقطاع الامدادات النفطية من (فنزويلا) نتيجة للأضرار العام في البلاد عام ٢٠٠٢.

٣. تزايد التوقعات المتشائمة من نقص امدادات النفط بسبب التوترات في مناطق الشرق الأوسط وخاصة الحرب ضد العراق.

أما في عام ٢٠٠٩ اخذت اسعار النفط في السوق الدولية بالانخفاض الى (60) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي البالغ (-52.83) بعد ان كان سعر البرميل النفطي في العام السابق (94) دولار، مما أدى ذلك إلى خفض الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي، وان هذا التراجع في اسعار النفط الخام الناتجة عن مرور اقتصاديات العالم بالركود نتيجة الازمة المالية (أزمة الرهن العقاري) وانتقال أثرها لعدد من الدول الكبرى التي تعد المستهلك الأكبر للنفط، مما أدى في النقص على الطلب العالمي على النفط، وكذلك تراكم المخزون النفطي، إذ عاود الارتفاع في (٣٧٧)

الاسعار عام ٢٠١٠ الى (76.7) وبمعدل تغير سنوي البالغ (21.77) أدى ذلك الى زيادة الايرادات في عام ٢٠١٠، وكذلك شهدت اسعار النفط ارتفاع كبير في عام ٢٠١١، إذ بلغت (106) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي (27.64) قياساً بالعام السابق، أما الارتفاع الثاني الذي حصل في عام ٢٠١٢، إذ بلغ (107) دولار للبرميل وإن هذ الارتفاع في الاسعار النفطية حدث نتيجة هو الانتعاش العالمي للاقتصاد وزيادة الطلب على النفط، مما انعكس ذلك على الايرادات النفطية تليون بعد ان كانت منخفضة في العام السابق، وتعود مستويات الاسعار المرتفعة بشكل نسبي واستقرارها للأعوام السابقة الثلاثة الى العديد من العوامل يرتبط بعضها بشكل مباشر بأساسيات السوق والبعض الآخر لا يرتبط بشكل مباشر في أساسيات السوق وهي كالاتي: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١: ٩٤)

١. لقد ساعد استمرار قرارات وسياسات اوبك في المحافظة عليها من غير تغير والتطبيقات المستمرة للتخفيض من انتاج النفط الذي كان يجري منذ بداية عام ٢٠٠٩ واستمر حتى عام ٢٠١٠ في تقليل حجم المعروض النفطي الفائض في السوق الذي كان العامل الحاسم في استقرار أسعار النفط في هذه الفترة.

٢. أدت برامج التحفيز الاقتصادي التي تبنتها العديد من دول العالم الى تعافي اقتصادي كان له دور ايجابي في تحفيز الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع مستويات الاسعار.

٣. موافقة معظم الدول المنتجة للنفط والمستهلكة على ان تكون الاسعار مناسبة بما يكفي لضمان الاستثمارات اللازمة لصناعة النفط وعدم التأثير على النمو الاقتصادي العالمي.

وبالنسبة لعام ٢٠١٣ فقد انخفضت اسعار النفط الى (103) دولار للبرميل وبمعدل تغير سنوي (-3.8)، وكذلك عام ٢٠١٤ انخفض الى (94) دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (-9.57) واستمر الانخفاض في السعر الى عام ٢٠١٥ حتى اصبح (47) دولار وبمعدل تغير سنوي (-٩٩) وصولاً إلى عام حتى ٢٠١٦، ليبلغ سعر برميل النفط في السوق العالمي (93) وبمعدل تغير سنوي (-22.5). ومن الأسباب التي أدت الى الانخفاض في هذه المدة هي: (تقرير الامين العام السنوي لمنظمة اوبك، ٢٠١٥: ٤٥)

١. إن كفاية العرض العالمي يعد أحد أهم أسباب انخفاض أسعار النفط، خاصة بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال الموارد النفطية غير التقليدية وزيادة إنتاجها الإجمالي بشكل عالي، وحققت زيادة صافية في إمدادات النفط من قبل دول خارج أوبك.

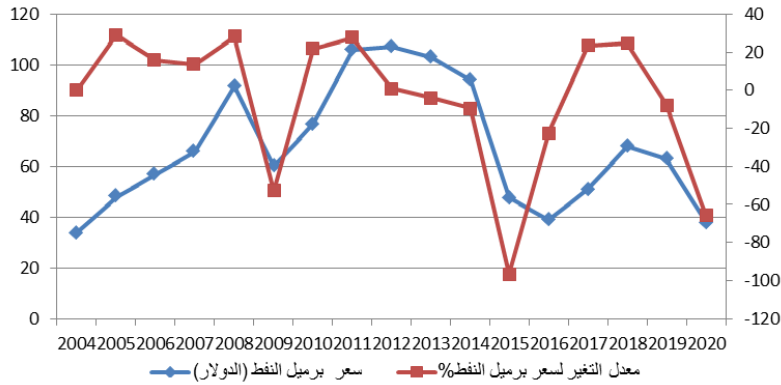
٢. التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والصين بشكل خاص، واتخذت الحكومة الصينية، خلال السنوات الأخيرة اتجاهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين الى اقتصاداً مدعوماً بالاستهلاك المحلي بدل من قطاع التصدير، مما يلقي بظلاله على التوقعات المستقبلية في الطلب النفط.

٣. تحاول الدول الرئيسة المصدرة للنفط المحافظة على حجم إنتاجها من أجل تأمين حصتها في السوق بدلاً من محاولة زيادة الأسعار عن طريق خفض الإنتاج، مما يخلق فجوة بين العرض والطلب.

٤. انتشار المضاربة على أسعار النفط: التي تقوم على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية. تعتمد المضاربة على التوقعات المستقبلية فإذا توقع المضاربون ارتفاع أسعار النفط، فسيشتررون النفط ويخزنونه، الأمر الذي يساهم في ارتفاع سعر النفط عما هو عليه، والعكس صحيح في حالة انخفاض التوقعات في أسعار النفط أي إذا توقع المضاربون تدهور أسعار النفط وتوقعهم الى

تراجعها، إذ باعوا مخزوناتهم مما تسبب في زيادة المعروض من النفط ثم انخفاض أسعاره (مهدي، ٢٠١٥: ١١٢).

وبعد عام ٢٠١٦ بدأت الاسعار النفطية الازدحام بالارتفاع نتيجة للتحسن الاقتصادي العالمي، إذ بلغ معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي للعالم (3.1%) في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ البالغ (2.5%)، إذ بلغ سعر البرميل الواحد عام ٢٠١٧ (51) وبمعدل تغيير سنوي بلغ (23.53) مقارنة مع عام ٢٠١٦ البالغ سعر النفط فيه (39) دولار واستمر هذا النمو حتى عام ٢٠١٨، إذ كان مدعوم بانتعاش التجارة الدولية ومبادرات الاستثمارية القوية، فضلاً عن تحسين ظروف العمل في الاقتصاديات الرئيسة في العالم، وكذلك الدور المهم للبلدان النامية في دفع النمو الاقتصادي للعالم نتيجة للاستهلاك المحلي العالي وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وبفضل هذا التحسن في الاقتصاد العالمي ارتفع الطلب على النفط (OPC) منظمة اوبك على خفض الانتاج مما أدى الى ارتفاع الاسعار (الاسكو، ٢٠١٨: ٧) في عام ٢٠١٨ الى (68) دولار للبرميل في سوق النفط الدولية وبمعدل تغيير سنوي بلغ (25.00)، سببت هذه الارتفاعات في الاسعار الى زيادة الايرادات النفطية في العراق وانعكاسها على القطاعات الاخرى، كما وانخفضت أسعار النفط في عام ٢٠٢٠، إذ بلغت (38) دولار امريكي للبرميل الواحد وسبب حدوث هذا الانخفاض نتيجة لركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تفشي جائحة كورونا الذي اربكت العالم والشكل (1) يوضح مسار أسعار النفط في السوق العالمي.



الشكل (1) سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ومعدل تغيرها السنوي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1).

المحور الثاني: تحليل المؤشر العام (isx60) لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

يعد مؤشر السوق وسيلة مهمة لمعرفة اتجاه السوق، إذ أنه يوضح الأداء العام لسوق الأوراق المالية، فهو يمثل الاتجاه العام لحركات أسعار الأسهم المتداولة فيه، لذا فإن هذا المؤشر له أهمية كبيرة لدى المتعاملين المختلفين من المستثمرين والمساهمين ورجال الأعمال في السوق، ويحتل مؤشر السوق أهمية كبيرة للتجار والمستثمرين في السوق، من خلاله يمكن التأثير على قرارات المستثمرين والمتعلمين في السوق، وكذلك إمكانية استخدام لمعرفة التقييم الحقيقي للاستثمارات من خلال مقارنات السلاسل الزمنية السوق، إذ يعمل سوق العراق للأوراق المالية على مؤشر السوق وفق مؤشر النسبة المئوية، يتم من خلاله حركة تغير الأسعار لعدد معين من أسهم الشركات (٣٧٩)

المساهمة التي يتم تداول أسهمها بانتظام، والقيمة السوقية لأسهم الشركة. وتعتمد طريقة القياس على أساس ثابت أي يتم قياسها على أنها (100%)، وبعد ذلك يتم قياس مؤشر كل جلسة اعتماداً على قياسه بقيمة الجلسة السابقة من أجل معرفة عدد النقاط المرتفعة أو المنخفضة، ويتم إظهار قيمة المؤشر بعدد الانقطة، إذ أتسم مؤشر السوق في سوق العراق للأوراق المالية بالتذبذب الشديد بسبب التقلبات السريعة في الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية (سوق العراق للأوراق المالية، ٢٠١٤: ٢٦). وعلى النحو المشار إليه في الجدول (2) انخفاض المؤشر العام للسوق من (46) نقطة عام ٢٠٠٤ إلى (25) في عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ (-80.50%). واستمر المؤشر للسوق بالانخفاض فبلغ عام ٢٠٠٧ (35) نقطة وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.89%) مقارنة مع عام ٢٠٠٦، ويُرجع انخفاض الأسعار إلى الأوضاع التي مر بها الاقتصاد العراقي وانعكست على الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد.

الجدول (2) يوضح تطور المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	المؤشر العام (Isx60) للأسعار	معدل التغير السنوي (%)	السنوات	المؤشر العام (Isx60) للأسعار	معدل التغير السنوي (%)
٢٠٠٤	---	-----	٢٠١٣	113	(10.49)
٢٠٠٥	46	-----	٢٠١٤	92	(22.99)
٢٠٠٦	2	(80.50)	٢٠١٥	731	87.41
٢٠٠٧	35	26.89	٢٠١٦	649	(12.48)
٢٠٠٨	58	40.73	٢٠١٧	581	(11.88)
٢٠٠٩	101	42.14	٢٠١٨	510	(13.83)
٢٠١٠	101	0.12	٢٠١٩	510	٨٣٣١
٢٠١١	136	25.77	٢٠٢٠	508	2.80
٢٠١٢	125	(8.81)			
	متوسط معدل التغير السنوي (%)				1.17
	معدل النمو المركب لمؤشر العام للسوق (%)				43.12

- القيم بين الأقواس قيم سالبة.

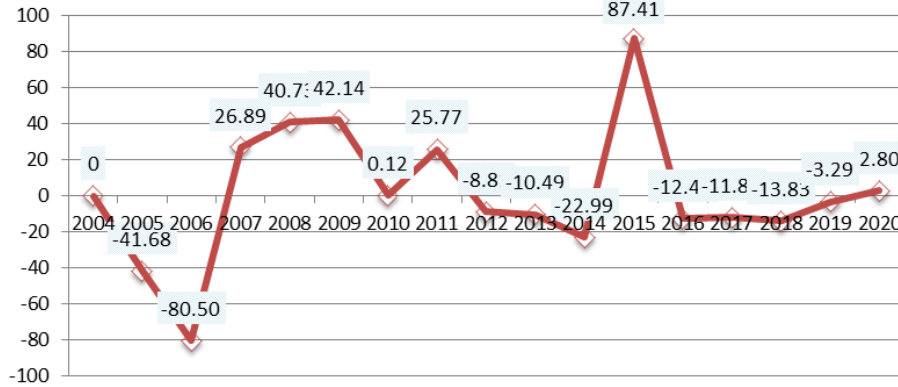
المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد:

- البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

أما في العامين (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) فقد ارتفع المؤشر بمعدل نمو سنوي بلغ (40.73%) و(42.14%) على التوالي من (58) نقطة الى (101) نقطة، وهذا الارتفاع يدل على زيادة عدد الأسهم المتداولة، وارتفاع في قيمة الأسهم، وكذلك زيادة دخول رؤوس الأموال والمستثمرين إلى السوق، ومن ثم كبر حجم السوق وزيادة السيولة. وفي عام ٢٠١٠ استمر المؤشر العام للسوق بالارتفاع لكن بمعدل نمو سنوي أقل مما هو عليه في عام ٢٠٠٩، إذ بلغ (0.12%). أما في عام ٢٠١١ فقد ارتفع المؤشر العام للسوق بمعدل نمو سنوي أكبر مما كان عليه في عام ٢٠١٠، إذ بلغ (25.77%)، ويُعود ارتفاع أسعار الأسهم إلى تطبيق أنظمة التداول الإلكتروني بداية انطلاقها عام ٢٠٠٩، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني وزيادة حجم الاستثمار في السوق المالية العراقية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات النفطية، فارتفع الأسعار بعكس نشاط السوق وتطورها ويساعد المستثمرين في تحديد قراراتهم الاستثمارية المناسبة، وفي عام ٢٠١٢ عقدت في سوق العراق للأوراق المالية مئتان وثلاثون جلسة تداول في نفس العام وأغلق مؤشر السوق في آخر جلسة تداول له على (125) نقطة، وقياساً بالعام السابق فقد انخفض مؤشر السوق بنسبة تغير سنوي

سالبة بلغت (8.81%) وانخفضت عدد الجلسات التداول بنسبة (0.86%). أصيب هذا المؤشر في عام ٢٠١٢ تذبذبات وتقلبات كبيرة نحو الانخفاض والارتفاع ولم يستقر خلال العام نفسه لم تنتهي هذه التقلبات إلا عند غلق آخر جلسة تداول في نهاية السنة. وسببت هذه التذبذبات تأثراً على قرارات أغلب المستثمرين والمساهمين بهذه التقلبات وكانت نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية داخل السوق وخارجه، وعقد سوق العراق للأوراق المالية (231) جلسة تداول في عام ٢٠١٣ وأغلق السوق في آخر جلسة تداول على (113) نقطة، ارتفع عدد الجلسات التداول بنسبة (0.43%) وقياس بالعام السابق ولكن انخفض مؤشر السوق بنسبة سالبة (-10.49) مقارنة بعام ٢٠١٢، يعود سبب الانخفاض في مؤشر السوق إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة، أما في عام ٢٠١٤ شهد العراق أوضاع سياسية متدهورة وانخفاض في إيرادات النفط بشكل كبير جداً فكل ذلك أسهم في تدهور الاقتصاد العراقي وانعكس بصورة مباشرة على التداول في الأسواق المالية، فقد انخفضت مؤشرات السوق بشكل ملحوظ جداً، لذلك تم عقد عدد جلسات التداول في السوق وهي (227) جلسة، وأغلق مؤشر السوق في آخر جلسة له في التداول في عام ٢٠١٤ لتصل إلى (92) نقطة، مقابل العام السابق فقد انخفض مؤشر السوق بنسبة عالية جداً بلغت بمعدل تغير سالب (-22.99) عن العام السابق وانخفض عدد جلسات التداول بنسبة (1.73%) ويعود السبب في الانخفاض إلى عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وانخفاض الإيرادات والصادرات بالإضافة إلى تكدس عدد غير قليل من الشركات المساهمة في أدائها. واستمر بالانخفاض حتى إن استمرار التدهور الاقتصادي والأمني في العراق ووجود عجز في الموازنة وانخفاض إنتاجية أو توقف أغلب القطاعات، كل هذه الأحداث أدى إلى خوف وتشاؤم المستثمرين وعدم الثقة من اتخاذ القرارات الاستثمارية، وشهد عام ٢٠١٥ إطلاق مؤشر جديد (ISX 60) المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول في الشركات الداخلة في السوق، بعد أن كان في عام ٢٠١٣ مؤشر (ISX 30) الهدف من المؤشر الجديد هو توسيع عينة المؤشر من أجل إظهار نتائج أقل سلبية لأن مؤشر (ISX 60) يمثل السوق بشكل أفضل مما كان عليه، فقد كان عدد جلسات التداول في السوق (233) جلسة وأغلق مؤشر السوق في آخر جلسة تداول في عام ٢٠١٥ على (730.56) نقطة وبنسبة تغير موجبة بلغت (87.9)، مقارنة في العام ٢٠١٤ فقد ارتفع عدد جلسات التداول بنسبة (2.64%) وذلك من أجل التقليل من الانخفاض الكبير في مؤشر السوق. أما بالنسبة لعام ٢٠١٦ فقد كان عدد الجلسات التداول في السوق (115) جلسة وأغلق مؤشر السوق في آخر جلسة نهاية النصف الأول من العام على (539) نقطة. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤ والمتمثلة في السيطرة على بعض الأراضي العراقية من قبل العصابات الارهابية التي أدت إلى دمار البنى التحتية والمكونات الرأس مالية المنتجة، وكذلك أزمة انخفاض أسعار النفط عالمياً، إذ أثرت على نشاط التداول في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص وعلى مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام، فضلاً عن اخفاق عدد من الشركات المساهمة في الالتزام بالتوقيعات القانونية للإفصاح مما عرضها للمخالفة والايقاف عن التداول ما حققت خسائر مالية نتيجة ضعف الاداء التشغيلي، الأمر الذي انعكس على أسعار أسهمها، وكذلك عدم اقرار وتوضيح المحفزات المشجعة للاستثمار كقواعد ادارة المحفظة الاستثمارية وتعليمات شهادة الايداعات الدولية. أما في عام ٢٠١٨ فقد اغلق المؤشر العام آخر جلسته من نفس العام والشكل (2) يوضح معدل التغير السنوي لمؤشر السوق (510) نقطة وبمعدل تغير سنوي (-13.83) نتيجة الاستمرار متطلبات الحرب وتحرير الأراضي التي انعكست على تاخر حركة الاموال المعدة للشراء

من قبل الاجانب عن طريق المصارف العراقية والاجنبية الذي أثر على حجم السيولة والتأثير في جذب مستثمرين جدد إلى السوق واستمر بالانخفاض حتى عام (٢٠٢٠) نتيجة لجائحة كورونا والشكل (2) يوضح عدد نقاط مؤشر السوق.



الشكل (2) معدل التغير السنوي لمؤشر سوق العراق للأوراق المالية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (2).

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية:

١. متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل وهي (تقلبات أسعار النفط) والمتغير التابع مؤشر العام (ISX60) لسوق العراق للأوراق والجدول (3) يوضح المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي المقدر والرموز الخاص بها وكما يأتي:

الجدول (3) التوصيف الدالي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي والرموز الخاصة بها

الرمز المستخدم	الدلالة	المتغير	التوصيف
OP	تقلبات أسعار النفط	X1	مستقل
PP	مؤشر السوق (ISX60)	Y1	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وبناء على الإطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i$$

إذ يرمز (Y1) إلى المتغير التابع مؤشر السوق (ISX60)، أما (X1) فهو المتغير المستقل (تقلبات أسعار النفط) وتمتد فترة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

٢. نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة:

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews10) من أجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة، أي هل انها تحتوي على جذر الوحدة. مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن الاستقرارية للسلاسل الزمنية أمراً ذو أهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية، وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، فضلاً عن ان السلاسل الزمنية المستقرة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها، ومن ثم العودة إلى حالة

التوازن في الأجل الطويل، لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي (ADF و PP) وبعد إجراء أحد هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		OP	PP
With Constant	t-Statistic	-1.8033	-4.5315
	Prob.	0.3759	0.0005
		no	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6852	-4.5820
	Prob.	0.7471	0.0025
		no	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6346	-3.9981
	Prob.	0.4388	0.0001
		no	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%; and (no) Not Significant.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

نجد من نتائج الجدول (4) لنتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، ان المتغير التابع غير مستقر في المستوى الأصلي والمتغير المستقل غير مستقر عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار فيليبس بيرون (pp)، وبما انه جميع المتغيرات (التابعة و المستقلة) غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		d(OP)	d(PP)
With Constant	t-Statistic	-3.7005	-4.2110
	Prob.	0.0062	0.0014
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0068	-4.1013
	Prob.	0.0131	0.0103
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7362	-4.2911
	Prob.	0.0003	0.0000
		***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%; and (no) Not Significant.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

نجد من نتائج الجدول (5) ان جميع البيانات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات وحسب اختبار pp، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%)، إذ كانت قيمة t المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (383)

(ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الأول إلى جانب أن عدد المشاهدات قليل وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر الذي يعطي امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية.

أولاً: التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

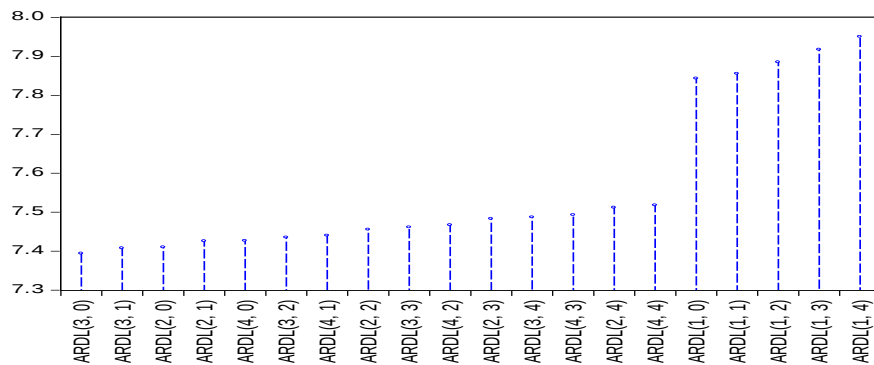
يظهر الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (ISX60) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج بين أسعار النفط ومؤشر (ISX60) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Dependent Variable: pp Method: ARDL Selected Model: ARDL(3.0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PP(-1)	1.267130	0.130357	9.720425	0.0000
PP(-2)	-0.254412	0.207572	-1.22560	0.2255
PP(-3)	-0.178084	0.109982	-1.69210	0.1110
OP	0.028130	0.050831	0.553413	0.5822
C	0.483825	3.887693	0.124450	0.9014
R-squared	0.883434	Mean dependent var		16.65817
Adjusted R-squared	0.875108	S.D. dependent var		26.34272
S.E. of regression	9.309531	Akaike info criterion		7.378367
Sum squared resid	4853.373	Schwarz criterion		7.551389
Log likelihood	-220.0402	Hannan-Quinn criter.		7.446176
Durbin-Watson stat	2.018048			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

Akaike Information Criteria



الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

يظهر لنا من نتائج الجدول (6) والشكل البياني (3) إن نموذج (ARDL) الملائم هو (3.1)، لبيان العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (ISX60) في الاقتصاد العراقي، وذلك تم وفق معيار (AIC) إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج، وذلك لإعطائه أقل قيمة لهذا المعيار، إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews)، إذ أشارت نتائج الاختبارات (٣٨٤)

الاحصائية المبينة في الجدول (6) انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، إذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (88%)، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، أي إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (88%) وإن النسبة المتبقية والبالغة (12%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وكانت قيمة (Durbin-Watson Statistic) نحو (2) وهذه القيمة تشير إلى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بمؤشر السوق (isx60) وبين تقلبات أسعار النفط، تم احتساب إحصاءة (F) من خلال اختبار الحدود، والجدول (7) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (isx60) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (7) اختبار نتائج اختبارات الحدود تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (ISX60) في الاقتصاد العراقي

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	7.684460	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (ISX60) في العراق الموضحة في الجدول (7) أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة بلغت نحو (7.68) أي أكبر من قيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

بعد إجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM). ويظهر من خلال الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للسوق (ISX60) في العراق.

الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق (ISX60) لسوق العراق للأوراق المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	0.432496	0.117604	3.677572	0.0005
D(PP(-2))	0.178084	0.109982	1.619210	0.1110
D(OP)	0.028130	0.050831	0.553413	0.5822
CointEq(-1)	-0.165366	0.043526	-3.799267	0.0004
Cointeq = PP - (0.1701*OP + 2.9258)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.170110	0.311897	0.545403	0.5876
C	2.925788	23.369956	0.125194	0.9008

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

من نتائج الجدول (8) نجد الآتي:

١. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر العام للسوق (ISX60) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.16) من الزمن.
٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي ضعيف بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر (ISX60) أي إن زيادة أسعار النفط أدت إلى زيادة المؤشر العام للسوق ولكن بشكل ضعيف في العراق خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

رابعاً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين:

الجدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق في الاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.126536	Prob. F(1,55)	0.7234
Obs*R-Squared	0.140018	Prob. Chi-Square(1)	0.7083
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	0.003861	Prob. F(1,58)	0.9507
Obs*R-Squared	0.003993	Prob. Chi-Square(1)	0.9496

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

كما يظهر من الجدول (9) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات:

١. تبين من نتائج التحليل القياسي وفقاً لاختبار فيلبس بيرون (pp) ان المتغير المستقل والتابع ليس مستقر عند المستوى الأصلي، وانما استقرت عند الفرق الاول، لذا تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٢. اثبتت نتائج التحليل القياسي ان المتغير المستقل (تقلبات أسعار النفط) فسرت التغيرات الحاصل في المتغير التابع، إذ فسرت التغير في مؤشر السوق بنسبة (88%) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
٣. تشير نتائج التحليل القياسي وجود تأثير طردي بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر السوق في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
٤. أصبح دور النفط الخام في الحياة الاقتصادية العامة أكثر تأثيراً من كونه المصدر الرئيس للطاقة، ولكنه يلعب اليوم دوراً واسعاً من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يؤدي التأثير على الأسواق المالية.

التوصيات:

١. يمكن للمسؤولين عن إدارة السوق المالية العمل بكل الوسائل المتاحة للحد من تأثير هذا الارتباط شبه الكامل بين النفط والأسواق المالية، وخاصة البلدان المصدرة للنفط الخام بما فيها العراق.
٢. محاولة توسيع آليات ضبط أداء الأسواق المالية والعمل بأقصى جهد لجعلها متوافقة بشكل متناسب مع التغيرات التي تحدث أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً، وقادرة على المواجهة والتخلص من التقلبات الحادة في هذه الأسعار التي تحدث في سوق النفط.
٣. نتيجة للدور الكبير والمهم للنفط في الاقتصاد العراقي وتأثيره على سوق العراق للأوراق المالية يجب العمل من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة بجعل أسعار النفط مستقرة ومستمرة بشكل متوازن عالمياً من خلال اليات تسعير متناهية الدقة ومرنة بحيث تمكنها من الاستجابة للتغيرات الناجمة في السوق العالمي لتجنب اثر الصدمة وبالتالي انعكاسها على النمو الاقتصادي للبلد.

المصادر والمراجع:

١. تقرير الاسكو برنامج الامم المتحدة للبيئة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠١٨)، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١.
٣. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة اوبك، ٢٠١٥.
٤. تقرير سوق العراق للأوراق المالية، ٢٠١٤.
٥. الزبيدي، رشا سالم جبار، (٢٠١٤)، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في كل من العراق والجزائر والسعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٦. الغريباوي، سجي هليل ديان، (٢٠٢١)، أثر العوائد النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٧. المزيني، عماد الدين محمد، (٢٠١٣)، العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول.
٨. مهدي، حيدر كاظم، (٢٠١٥)، انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثلى للعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد ٥، العدد ١.

